

أدت الحرب الدائرة اليوم في لبنان وفي الشرق الأوسط الى انقسام عمودي في المجتمع اللبناني حول هذه الحرب واسبابها ومسؤولية الأطراف فيها. ولم ينحسر الانقسام الداخلي على هذا الموضوع بل طال الكثير من المواضيع الداخلية والمواقف بحيث باتت الكثير من الشؤون اللبنانية ومن المواقف المختلفة السياسية والاجتماعية وغيرها تشكل محاور اصطفاة وسجلات وسرديات متناقضة. يضاف اليها الكثير من الخطابات العنيفة والتحريضية والاخبار المشوهة والكاذبة ما يحولها الى عناصر تزيد من الشرخ الداخلي.

لذلك يقوم هذا المشروع برصد الخطاب الاجتماعي والسياسي في الفضاء العام من خلال مواكبة القضايا التي توليها وسائل الإعلام ومواقع التواصل والمؤثرون أهمية مميزة بهدف الإضاءة عليها ومواكبة سردياتها ومن يقف وراءها والمخاطر التي تحملها. وغالبًا ما تعكس هذه المواضيع اتجاهات المجتمع وتبين مواقف الأطراف الفاعلة حيالها. يتم إعداد هذه السلسلة من التقارير بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

اقتراح العفو العام:

مجلس النواب يتراجع امام "الشارع"

26 أيار 2026



1- ما هو موضوع الساعة؟

وقد عمّت حالة الغضب هذه بعدما تبين ان مشروع القانون المقترح لن يؤدي الى الافراج الفوري عن الشيخ أحمد الاسير لا بل هو سيحتاج إلى أكثر من عشر سنوات إضافية قبل أن يتمكن من الاستفادة من التخفيضات المقترحة والخروج من السجن. أما إذا قررت محكمة التمييز تخفيض الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدّة، فقد تنخفض المدة المتبقية إلى نحو ست سنوات تقريباً، وفق آلية الاحتساب الجديدة التي تضمنها مشروع القانون. في المقابل، جرت تظاهرات لاهالي شهداء عسكريين رفضاً للعفو عن المتهمين بقتل ابنائهم..

أسقط ضغط "الشارع" قانون العفو العام الذي استلزمت صيغته النهائية 9 جلسات للجان النيابية ونقاشاً مستفيضاً وجلسات خاصة ومعلنة، بينها جلسات مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب. وقد طلب رئيس مجلس النواب نبيه بري سحب المشروع عن جدول أعمال المجلس النيابي بعد تظاهرات في مناطق لبنانية متعددة اعترضت عليه لاسيما من جانب الطائفة السنية التي رأت فيه ظلماً لمساجين اسلاميين وفي اولهم الشيخ أحمد الاسير الذي لم يضمن مشروع القانون المتداول خروجه الفوري من السجن.

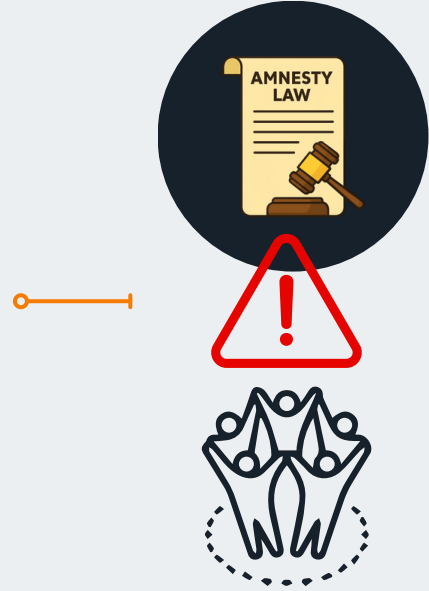
وشهدت مناطق عدة، بينها طرابلس وعكار وصيدا وخذلة، تحركات احتجاجية، تخلها قطع طرق بالإطارات المشتعلة والسيارات والعوائق، أبرزها عند جسر المحمرة في عكار، وأوتوستراد البالما في طرابلس، والطريق الدولية بين المنية والعبدة، إضافة إلى اعتصام لأنصار الشيخ أحمد الأسير عند جسر الأولي في صيدا. وفي سجن رومية، سادت حالة غضب بين الموقوفين الإسلاميين، وسط دعوات إلى النواب لرفض ما وصفوه بـ"العفو المشوّه" والمطالبة بتعديلات تصفهم.

2- لماذا نهتم؟

ان التوتّر الذي نجم عن التداول بمشروع القانون بالشكل الذي تبنته اللجان النيابية لم يكن بعيدا عن اشعال فتنة طائفية وعن تهديد السلم الاهلي. وفي موازاة التظاهرات الغاضبة في الشارع، شهدت مواقع التواصل الاجتماعي حملات عنيفة على السلطة وعلى أعضاء مجلس النواب تضمّنت تهديدات علنية واتهامات بالتخوين والرضوخ، فضلا عن حملات ضد القضاء نالت من هيبة الدولة ومؤسساتها. والحملات جاءت على خلفية مزدوجة: رفضا لمشروع لا يضمن اطلاق كل الموقوفين الاسلاميين، ورفضاً لاطلاق سراح المجرمين والارهابيين وتجار المخدرات.

وقد شكل مشروع القانون المقترح تهديدا حقيقيا للسلم الاهلي إذ أفادت تقارير أمنية بإمكانية حصول مواجهات في الشارع بين أهالي «الموقوفين الإسلاميين» وأهالي شهداء المؤسسة العسكرية واحتمال تمدّدها إلى فتنة سنيّة - شيعية. ومن مشاهدات بعض الصحفيين: "أن الشارع السني يغلي ويقترب من الانفجار بشكل لا ينفع معه أدوية التسكين والتمييع". إن "لبنان اليوم لا يحتمل المزيد من القنابل الاجتماعية والمذهبية". وقد صرّح أكثر من مسؤول من الطائفة السنية انهم لن يرضوا بعد اليوم ان يكونوا "مكسر عصا" نتيجة شعورهم بالغبن والظلم والتهميش.

لكن اسقاط المشروع في الشارع طرح العديد من الاسئلة عن كيفية ادارة الشأن العام من جانب السلطات التشريعية والقضائية، وعن واقع القضاءين المدني والعسكري، ومفهوم العدالة، والمقاربات التشريعية في مجلس النواب.



3- ما هي سرديات الاحداث؟

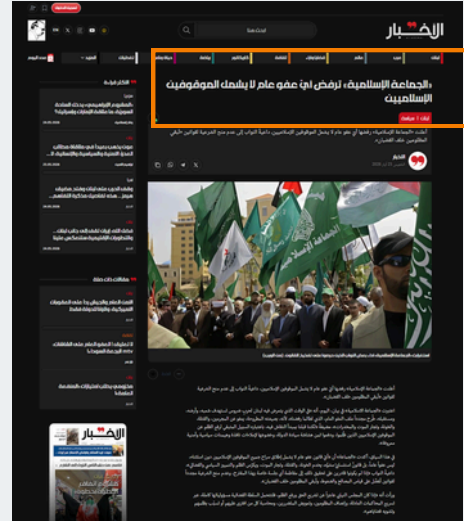
برزت الكثير من المواقف والتصريحات التي رافقت تحرك "الشارع" والتي أدت الى وقف اقتراح العفو العام. وهي صدرت عن مختلف الاطراف والقيادات بالنظر الى خطورة الوضع، فمنها من انتقد التحركات في الشارع على اعتبارها عنفية تهدد السلم الاهلي وتعرقل العمل التشريعي، ومنها من انتقد تراجع النواب السنيّة عن دعم المشروع بعدما كانوا ايدوه في خلال دراسته في اللجان النيابية، وآخرون برروا مشروع القانون على أنه تصحيح لتجاوزات ماضية، كما هناك من ايد المشروع تصحيحا لخلل في المحاكمات وفي السجون. وبرزت أيضا مواقف كثيرة ترفض العفو عن المتهمين بقتل عسكريين.

نستعرض هنا بشكل رئيسي المواقف التي ايدت تحرك "الشارع" لأنها تشرح مواقف المعارضين على المشروع وتعرض الابعاد الوطنية والقضائية والتشريعية للمعارضة التي اعلنوها. لكنها بشكل رئيسي تنتقد الدولة والسلطة القضائية "لغياب العدالة" ولشعورها بالظلم.

سرديات الشارع السّني

• "الجماعة الإسلامية": قانون استنسابي

"...ظُرح مجدداً ملف العفو العام، الذي لطالما رفضناه، لأنه، بصيغته المطروحة، يعفو عن المجرمين، والقُتلة، والخونة، وتجار الموت والمخدرات،... لكننا قبلنا بمبدأ النقاش فيه، باعتباره السبيل المتبقي لرفع الظلم عن الموقوفين الإسلاميين الذين ظُلموا، ودفعوا ثمن هشاشة سيادة الدولة، وخضوعها لإملاءات نافذة وهيئات سياسية وأمنية معروفة... في هذا السياق، ان أيّ قانون عفو عام لا يشمل إطلاق سراح جميع الموقوفين الإسلاميين من دون استثناء، ليس عفواً عاماً، بل قانونٌ استنسابيٌّ مشوّه. يخدم الخونة، والقُتلة، وتجار الموت، ويكرّس الظلم والتمييز السياسي والقضائي... ان الإصرار على تشريع قوانين استنسابية لن يؤدي إلا إلى صب الزيت على نار الفتنة، وتعميق الانقسام، وإبقاء أبواب الظلم والتخريب مفتوحة على مصراعيها".



• "صلاح سلام": اولاد جارية واولاد ست

"... إن الخلل الأساسي الذي رافق النقاشات الأخيرة تمثل في تنامي شعور شريحة واسعة من اللبنانيين بأن هناك تمييزاً بين فئات السجناء، وكأن بعضهم يحظى برعاية سياسية أو طائفية تفتح أمامه أبواب التسويات، فيما يُترك آخَر لمصيرهم في الزنازين المنسية. وهذا الشعور بالغ الخطورة، لأنه يضرب جوهر فكرة الدولة العادلة التي يفترض أن تتعامل مع مواطنيها بمعيار قانوني واحد، لا بمعايير النفوذ والغطاء السياسي والطائفي".

"...أما الأخطر في استمرار التعاطي المرتبك مع هذا الملف، فهو تكريس الانقسام الطائفي حول مفهوم العدالة نفسه. إذ لا يجوز أن يشعر أي مكوّن لبناني أن أبناءه يُعاملون كـ«أولاد جارية»، فيما غيرهم «أولاد ست»، لأن مثل هذا الإحساس يولّد احتقاناً مزمناً ويفتح الباب أمام مزيد من فقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها القضائية والسياسية".



• **عوني الكعكي: "أحمد الأسير بريء"**

"...ما حدث في «معركة عبرا»، تختلف الروايات حول أسبابه ومسبباته، إذ إن هناك معلومات تقول إن فريقاً ثالثاً لعب دوراً في توريث جماعة الأسير وعناصر الجيش اللبناني.. لذلك فإن هذا الطرف الثالث هو في الحقيقة المسؤول والذي يجب أن يحاسب.. ولكن للأسف، بسبب سيطرة "الحزب" على الحكم في لبنان صار الأبيض أسود والأسود أبيض.

"من هنا، فإنّ المعلومات كلها تؤكد مسؤولية الطرف الثالث الذي لا تستطيع الدولة أن تحاكمه، وهو المسؤول عن الحادثة، وبالتالي فإنّ الشيخ أحمد الأسير بريء ويجب أن يخرج من السجن هو وكامل جماعته. لا بدّ لي من التذكير برسالة التهديد التي وصلت الى القاضي طارق البيطار من مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وسيق صفا وقوله لبيطار: "إذا أكملت طريق التحقيق سنقتلعك من الوجود".



• **مصباح العلي: "قانون يفجّر الاحتقان"**

"...الخطير في هذا الملف هو الطريقة التي يدار بها الخطاب السياسي والإعلامي حوله. فإذا كان القرار السياسي الفعلي يتجه إلى استثناء غالبية الموقوفين الإسلاميين، فمن الأفضل قول ذلك بوضوح بدل الاستمرار في بيع الأوهام لعائلات انتظرت سنوات طويلة على أبواب المحاكم والسجون. فالغموض هنا لا يهدئ الشارع، بل يراكم الاحتقان ويزرع شعوراً متزايداً بالتمييز.. لبنان اليوم لا يحتمل المزيد من القنابل الاجتماعية والمذهبية. والعبث بملف بهذا الحجم، من دون عدالة حقيقية وشفافية كاملة، قد يفتح أبواب توتر خطيرة تتجاوز السجون والمحاكم إلى الشارع نفسه. فالسلم الأهلي لا يحمي بالشعارات، بل بإقناع الناس أن الدولة تقف على مسافة واحدة من الجميع، وأن القانون ليس أداة انتقام ولا وسيلة ابتزاز سياسي. لهذا، فإن أي قانون عفو لا يقوم على معايير قضائية واضحة وعادلة ومتوازنة، بل على الحسابات الطائفية والصفقات السياسية، لن يكون مدخلاً للاستقرار، بل وصفاً جديدة لتفجير الاحتقان الكامن تحت الرماد".



• عادل مشموشي: "ملفات مفبركة"

"... ثمة ملفاتٍ تمّت فبركتُها لاعتباراتٍ سياسيةٍ أو توجهاتٍ داخليةٍ متناقضةٍ ومعقدةٍ، وأخرى تمّت تبسيطها وتسويتها، ومن شبه المؤكد أن محاكماتٍ ميسيةٍ وقع ضحيتها مئات المحكومين، كل ذلك وُلد شعوراً واسعاً بغياب وحدة المعايير واستقلالية القضاء. الأمر الذي يوجب مقارنة قانون العفو من منظارٍ متجردٍ متوازنٍ..."

• زياد رسامي عيناوي: "عدالة انتقائية"

"... لم يكن ملف الموقوفين الإسلاميين مجرد قضية قضائية معقدة قابعة في أدرج المحاكم العسكرية والعدلية، بل تحوّل في الوجدان الشعبي والسياسي إلى عنوان صارخ لعدالة بطيئة، انتقائية، وكيدية، تُدار بميزان القوى السياسية والأمنية لا بأحكام القانون. إن الخطيئة الكبرى التي شرعنها بعض نواب السُّنة بحضورهم وتغطيتهم لجلسة اللجان المشتركة، هي التغاضي المريب عن حقيقة دستورية وحقوقية دامغة؛ وهي أن «التوقيف الاحتياطي المديد» تحوّل في لبنان إلى عقوبة قائمة بذاتها، بل عقوبة مسبقة تُنفذ بلا حكم قضائي.

"...بدلاً من أن يشكّل النواب السُّنة جبهة تفاوضية صلبة ترفض هذا الموت السريري الممنهج لأبناء طائفتهم، وتفكك العقلية الأمنية الكيدية التي أبست الشبهات ثوب «الإرهاب» الجاهز، قبلوا بالتحوّل إلى شهود زور على «غربال سياسي». هذا الغربال الذي جرى تفصيله في كواليس التسويات، يسمح بمرور ملفات تجار المخدرات الكبار ومروجيها لغايات طائفية معلومة، ويفتح الباب لتسوية أوضاع المبعدين الفارين إلى الكيان الإسرائيلي، في حين يستثني القضايا الوجدانية لبيئة النواب السُّنة تحت ذريعة الاستثناءات الحساسة وهيبة المؤسسة العسكرية".



4- عناصر التشويه المستخدمة

يبدو الخطاب السياسي حول موضوع العفو العام منقسما في اتجاهين متناقضين : الشارع السنّي الذي يعتبر نفسه مظلوما وينادي بالعدالة وبقضاء نزيه ينصف موقوفين منذ سنوات من دون محاكمة أو بتهمة واهية، وشارع معارض للافراج عن السجناء الاسلاميين لكونهم مسؤولين عن قتل عدد من العسكريين. والشارعان يهددان كل من ناحيته باللجوء الى "الشارع" لاسماع صوته.

كما تعرّض النواب السنة الذين **إيدوا مشروع القانون** خلال مناقشته في اللجان النيابية الى حملات "تخوين وهدر دمهم، وتهديدهم بالاحتجاج تحت منازلهم واقتحامها". "فقد كان المشهد الذي سيرافق انعقاد الهيئة العامة واضحا: **احتجاجات لأهالي «الموقوفين الإسلاميين»** سيُقابلها احتجاج لأهالي شهداء المؤسسة العسكرية، ما يعني شارعاً مقابل شارع، ومواجهة بين الشارع السنّي والمؤسسة العسكرية، مع عدم ضمان ألا تتمدد الفتنة إلى الشارعين السنّي - الشيعي (...). هذه المؤشرات جميعها وردت في التقارير الأمنية التي رُفعت إلى المعنيين، عبر أكثر من جهاز أمني".

غير ان الخطاب السياسي السائد حول الموضوع أخذ في بعض المرات ابعادا أخرى لا تقلّ خطورة عما ورد، كمثل موقف عضو كتل "**الجمهورية القوية**" **النائب جورج عقيص**: "... ان المحكمة العسكرية كانت على مّر العقود السابقة اداة الظلم والقمع الاساسية بيد النظام". وهذا اتهام خطير يتوجّه الى القضاء من جانب نائب في البرلمان.

أو أيضا ما **كتبه سامر زريق في نداء الوطن**: "...تعلو مجدداً مسألة "دماء العسكريين" بوصفها السقف الذي يمنع الاقتراب منه أو مسألتته ولو بالكلام، حيث يتم استحضارها دائماً كأداة ضبط أخلاقية وقانونية ودولية تصير معها أقرب إلى "قميص عثمان" السياسي. بيد أن التدقيق يكشف استخدام هذا القميص باتجاه واحد فقط، ضمن بناء درامي سياسي وإعلامي متقن يشارك فيه "حزب الله" و"حلفاء" و"أعداء"، عبر إبراز حوادث وتغيب أخرى، بما ينتج قدسية انتقائية للدماء تخفي خلفها حسابات ومصالح، أخطر ما فيها تعميق حالة الانفصال بين الوجدان الجمعي والدولة بتحويل المؤسسة العسكرية لخصم سياسي. ناهيك عن التمييز بين دماء العسكر والمواطنين، وكأن الأولون ينتمون لقوة احتلالية وليسوا من رحم المجتمع ذاته...".

5- الانعكاسات المحتملة

- تبدو الانعكاسات في المحتملة هذا الملف متنوعة:
- زيادة الشرخ الطائفي على خلفية اعتبار طائفة انها مستهدفة، ونظرا لتقاسم العفو المقترح على اساس طائفي.
- ارتفاع الشعور بالغبن عند الطائفة السنية وتأكيد ممثلين بارزين فيها انهم لن يكونوا مكسر عصا بعد اليوم وهذا ما يزيد من التوتر في الشارع ويمهد لأجواء مشحونة.
- هشاشة الوضع العام وفقدان الثقة بين الاطراف الداخلية ما يمكن ان يهدد الوضع الامني والسلم الاهلي.
- الاتهامات الموجهة الى القضاء، كانهيار القضاء العسكري، وضعف القضاء المدني. وهي اتهامات تتكرر ومن شأنها ان تضعف من هيبة السلطة ودورها في ادارة الشأن العام. وهي تتردد من دون اي ردة فعل من جانب السلطة او القضاء.
- التهديد الذي وصل الى بعض اعضاء في مجلس النواب لثنيهم عن الموافقة على مشروع القانون. وهذا أمر له مدلولات كثيرة أمنية وسياسية.
- تراجع مجلس النواب أمام ضغط الشارع عن دراسة المشروع، ما يدلّ على مدى الخطورة التي بلغها الوضع، وعلى هزلة "التسويات" النيابية وبعدها عن تطلعات الناس ومطالبهم أو أيضا انعدام التواصل بين النواب وناخبهم.
- كما تبقى الانعكاسات الاولى المباشرة على بعض فئات من المساجين انفسهم، لاسيما الموقوفين منهم منذ سنوات من دون محاكمة.